



The grammatical reason in Dependencies in the Book "Al-Azhar":the Explanation of "Edhhar Al-Asrar Fi Alnho" A Clarification of Secrets in Grammar by Ibrahim Al-Qassab Al- Rumi (Died 1029 AH)

Marwa Abdelkareem Juma'a/ University of Anbar/ The College of
Education for Humanities/ Department of Quran Arabic Language/
mar20h2011@uoanbar.edu.iq/07816123765

Prof. Dr. Jassim Muhammed Suhail/University of Anbar/ College of
Education for Humanities/ Department of Quran Arabic Language/
Jasem.mohammed@uoanbar.edu.iq/07904943389

Abstract

This study dealt with an important origin of Arabic grammar according to one of the eleventh century grammarians. Sheikh Ibrahim Al-Qassab Al-Rumi known as (Ibn Al-Qassab) in his book (Al-Azhar). in which he explained the book (Explanation of Secrets in Grammar) by Imam Muhammad bin Bir Ali Al-Barkawi, who died in (981 AH). This study came to highlight the distinguished scientific efforts of the personality of Sheikh Ibrahim in the grammatical explanation of what his book has the importance of being the first to explain the book (Al-Zahir) by Imam Al-Barkawi. Then the explanations followed after him until they exceeded forty. Because of the importance of the grammatical reason in the Arabic language, as it explains and consolidates the rulings through which the judgment is placed on what is required and what is not, and what is



permissible for both, and what is desirable and reprehensible in its permissibility. The book of Al-Azhar was distinguished by the abundance of grammatical explanations, so it was necessary to present a thorough study of this scientist to deal with the grammatical reason in the dependencies.

Keywords: (reasons Ibn Alqassab, Al-Azhar, dependents).





العلة النحوية في التوابع في كتاب الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو

لإبراهيم القصاب الرومي (ت: ١٠٢٩هـ)

مروة عبد الكريم جمعة شهاب/ جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

mar20h2011@uoanbar.edu.iq/07816123765

أ. د جاسم محمد سهيل/ جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Jasem.mohammed@uoanbar.edu.iq/07904943389

الملخص: تناولت هذه الدراسة أصلاً هاماً من أصول النحو العربي عند أحد نخبة القرن الحادي عشر، وهو الشيخ إبراهيم القصاب الرومي المعروف بـ (ابن القصاب) في كتابه (الأزهار) الذي شرح فيه كتاب (إظهار الأسرار في النحو) للإمام محمد بن بير علي البركوي المتوفى سنة (٩٨١هـ)، وجاءت هذه الدراسة لتبرز الجهود العلمية المتميزة لشخصية الشيخ إبراهيم في التعليل النحوي؛ لما يحظى به كتابه من أهمية؛ كونه أول شارح على كتاب (الإظهار) للإمام البركوي، ثم توالى الشروح من بعده حتى تجاوزت الأربعين، ولأهمية العلة النحوية في اللغة العربية كونها تفسر وترسخ الأحكام التي من خلالها يتم وضع الحكم على ما يتوجب وما يمتنع، وما فيه جواز الأمرين، وما يستحسن ويستقبح في جوازه، وقد تميز كتاب الأزهار بكثرة التعليلات النحوية فيه فكان لا بُد من دراسة التعليل عند هذه العالم دراسة مستقلة، وقد تناولت في هذا البحث العلة النحوية في التوابع.

الكلمات المفتاحية: (العلة، ابن القصاب، الأزهار، التوابع)



العلة النحوية في التوابع في كتاب الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي (ت: ١٠٢٩هـ)

مروة عبد الكريم جمعة شهاب
أ. د جاسم محمد سهيل
جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله مستخلص الحمد لنفسه، ولا تطيب الحياة إلا بذكره، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
محمد عليه صلوات الله وتسليمه، وعلى آل بيته وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أحمد الله الذي
بفضله جعلني طالبة من طلاب العلم أدرس لغة كتابه الكريم فهو الذي ألهمني حب هذا العلم، وبعد....
إن أهمية العلة النحوية تنطلق من حيث كونها تشكل إحدى أركان القياس الأربعة في أصول النحو العربي،
وهي تفسر وترسخ الأحكام التي من خلالها يتم الحكم على الواجب والجائز والمستحسن والمستقبح، فلا يخلو
حكم من علة، ومعروف أن الأحكام النحوية تختلف فيها بين البصريين والكوفيين، وبين علماء المذهب نفسه،
وبين المتقدمين والمتأخرين، واختلافهم في الأحكام يوجب عليهم وضع علة لأرائهم، فمن أوجب حكماً أو
أجاز أو منع علل وجوبه أو جوازه أو منعه، ومن أبطل حكماً أو رده علل بطلانه أو رده، فكل ذلك يدخل
تحت اطار التعليل لذا تشبع النحو العربي بالتعليلات حتى صار أصلاً هاماً من أصول النحو العربي.
وأما الهدف من اختيار العالم إبراهيم القصاب لغرض التعريف أكثر بهذه العالم الجليل إذ لم يحقق له حتى الآن
إلا كتابين، الأول كتاب الأزهار -المعنى بالدراسة- سنة (٢٠١٧م)، والثاني كتاب شرح كفاية المبتدي في
التصريف سنة (٢٠٢٢م)، وقد تميز كتاب الأزهار بغزارة التعليقات النحوية كونه شرح على متن كما تميز
كتاب (الأزهار) بأنه أول شرح على كتاب (إظهار الأسرار في النحو) للإمام البركوي ومن بعده توالى
الشروح حتى تجاوزت الأربعين.
وقد تطلبت البحث أن أقسمه إلى مبحثين، وهي:



المبحث الأول: وجاء بعنوان (إبراهيم القصاب الرومي، والعلة النحوية)، وقد ضم مطلبين: الأول: تعريف بالعالم إبراهيم القصاب الرومي، والثاني: تعريف بالعلة النحوية.
المبحث الثاني: وجاء بعنوان (مسائل العلة في التوابع عند إبراهيم القصاب الرومي)، وقد ضم بعض مسائل العلة في التوابع من الصفة وعطف النسق، والتوكيد، والبدل).
ثم اختتمت البحث بأبرز النتائج، وقائمة المصادر والمراجع.

وأخيراً أدعو الله أن أكون قد وفقْتُ فيما طرحتُ، ولا أقول إني أحطت في المسألة الواحدة بجميع ما جاء فيها من علل، فالسهو وارد، والكمال لله وحده الذي أحاط بعلمه كل صغيرة وكبيرة، أسأل الله التوفيق لي ولطلبة العلم .





المبحث الأول: إبراهيم القصاب الرومي، والعلّة النحوية

المطلب الأول: إبراهيم القصاب الرومي

- اسمه ونسبه ولقبه ومذهبه:

هو الشيخ أبو محمد إبراهيم بن محمد ابن القصاب باشا الرومي النيفي^(١)، الملقب بـ (ابن القصاب)، أو (قصاب زاده)، حنفي المذهب وله اعتقاد بالصوفية من بلاد الترك^(٢).
- حياته سيرته:

عُرف الشيخ إبراهيم القصاب الرومي عند كتب التراجم أن له كتاباً شرح فيه كتاب إظهار الأسرار في النحو للإمام المعروف محمد بن بير البركوي المتوفى (ت: ٩٨١هـ)، وعُرف أن له ابن اسمه محمد المتوفى عام (١٠٥٥هـ)^(٣)، لمحمد كتاب في الفقه يعرف بـ: (خليج الإبحار في ملتقى الأبحر)^(٤)، إلا أن كتب التراجم لم تُسعدنا بذكر شيء عن حياة إبراهيم وابنه، ولا شيوخهما، ولا تلاميذهما كما ذكر محققو خليج الإبحار أنهم لم يجدوا شيئاً عن حياة مؤلفه سوى اسمه ولقبه ومذهبه^(٥)، وهذا يدل على أن عالمنا وابنه من العلماء المغمورين.
- كتابه:

ذكر إبراهيم القصاب بأنه أول من شرح كتاب (إظهار الأسرار في النحو) إذ قال: «لما رأيت المختصر المسمى (إظهار الأسرار) للشيخ محمد السالك مسلك الأخيار الشهير بـ (بركوي) حشره الله تعالى مع الأبرار، مشتتاً على القواعد الإعرابية متحزواً المباحث النحوية، متضمناً لعلوم الأدبية، مظهرًا لرموز العبقريّة، لم ير عدله، ولم يسمع مثله، ولم يشرخه أحد من فضلاء الدهر، وعلماء العصر، فغلب علي الشوق لأعلق على بعض مواضعه نبذة، وعن البحار قطرة من كلام العلماء القدماء...، مسمياً لها بـ (الأزهار)، مشبهاً بين رياض النحو بالأزهار»^(٦).

(١) هذا ما نسبته ابنه إلى نفسه، ينظر: خليج الأبحار في شرح ملتقى الأبحر (لحمد بن إبراهيم القصاب): ٣٢.

(٢) يُنظر: خليج الإبحار في شرح ملتقى الأبحر: ٣٢/١، وكشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون (لمصطفى حاجي خليفة): ٨١/١، وهدية العارفين (لإسماعيل البغدادي): ٢٩/١، ومعجم المؤلفين (لعمركه): ٧٨/١.

(٣) يُنظر: هدية العارفين: ٢٨٢/٢، ومعجم المؤلفين: ١٩٩/٨.

(٤) يُنظر: هدية العارفين: ٢٨٢/٢، ومعجم المؤلفين: ١٩٩/٨.

(٥) يُنظر: خليج الإبحار في شرح ملتقى الأبحر: ٣٢-٣٣.

(٦) الأزهار في شرح إظهار الأسرار: ٤٤.



ثم توالى الشروح على كتاب الإظهار من بعده شرحاً وإعراباً، بالإضافة إلى الحواشي والتعليقات، فهذا يدل على أن ابن القصاب هو أول من لفت الانتباه إلى كتاب الإظهار، وقد تميز كتابه بكونه شرحاً لطيفاً فقد قال عنه حاجي خليفة: «لإبراهيم المعروف ب(ابن القصاب) شرح لطيف لهذا المتن»^(١). كما تميز بكثرة التعليقات النحوية، والخلافات النحوية بالإضافة إلى اهتمامه بمعاني النحو فهذا يدل على أن مؤلفه ذو اطلاع واسع بالعلوم العربية.

٣- مؤلفاته:

اشتهر لدى أهل التراجم أن لابن القصاب كتاباً شَرَحَ فيه إظهار الأسرار في النحو للبركوي^(٢)، وقد سماه (الأزهار)^(٣)، وهو الكتاب المعني بدراسة البحث.

وله كتاب في الصرف شرح فيه كتاب (كفاية المبتدي في التصريف للبركوي)، تحت مسمى (شرح كفاية المبتدي في التصريف)^(٤).

وله كتاب في الأدب مسمى بـ (الشرح والفرح)، فقد ذكره (عمر كحالة) من غير أن يذكر في أي فن هو^(٥)، إلا إن خزانة التراث ذكرت انه كتاب في الأدب، ولهذا الكتاب نسخة في ألمانيا بمكتبة (جوتا)، وهو محفوظ تحت رقم (٢٧٠٥)^(٦).

وله كتاب في الأحلام والرؤى ذكرته خزانة التراث^(٧)، وقد أشار إليه المحقق عبد الرحمن البدر في تحقيقه

(١) كشف الظنون: ٨١/١.

(٢) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب المكتوب: ٨١/١، وهدية العارفين: ٢٩/١، ومعجم المؤلفين: ٧٨/١.

(٣) حققه الباحث ميثاق فاضل علي الخليفة، لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الأنبار كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية، سنة (١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م).

(٤) حققه الباحث عطا الله زام مهدي العيسوي لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية في جامعة الأنبار سنة (١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م).

(٥) يُنظر: معجم المؤلفين: ٧٨/١.

(٦) يُنظر: خزانة التراث، فهرس المخطوطات، إصدار: مركز الملك فيصل: ٣٨٥/٥٠.

(٧) يُنظر: خزانة التراث: ٣١٥/٤٦.



لكتاب (المثل العقلية الأفلاطونية) وذكر بأنه مسمى (الرؤية المنامية)^(١)، وللكتاب نسخة في مكتبة دار الكتب المصرية - القاهرة، وهو محفوظ برقم : ١٧٧/٦ (٥٩ مجاميع)^(٢). وله كتاباً في المنطق ذكره معجم التاريخ الإسلامي في مكتبات العالم، وهو رسالة في بيان المقولات العشر، ولهذا الكتاب نسخة في مكتبة الأوقاف العامة، و محفوظ برقم (٩٦٨١)^(٣)، كما أشار إليه المحقق عبد الرحمن^(٤).

وأضاف محقق المثل العقلية أنّ للشيخ إبراهيم القصاب أربع رسائل لم أجدّها عند من حقق للقصاب، وهي: (رسالة تتعلق في بيان المركبات التي لا مزاج لها في الجو، وقد كتبها باللغة التركية، ورسالة تتعلق في بيان منازل القمر ومكانه فيها، ورسالة تتعلق بأحوال الإشرافيين، ورسالة تتعلق ببيان المثل الأفلاطونية والمثل المعلقة والفرق بينهما)^(٥).

- وفاته:

توفي الشيخ إبراهيم القصاب الرومي - رحمه الله - سنة (١٠٢٩هـ)^(٦)، تاركاً مؤلفاته في مجالات عديدة منها النحو، والصرف، والأدب، والمنطق، والتفسير، والفلك، مما يدل على أنه قد أخذ من كل علم بطرف، ولربما لم تقتصر مؤلفاته على ما ذكرنا، والله أعلم.

المطلب الثاني: التعريف بالعلة النحوية

١- العلة في اللغة والاصطلاح:

إنّ لفظة العلة في اللغة تأتي على معانٍ عديدة منها:

- بمعنى (الحدث) كما أشار الخليل بقوله: «العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه»^(٧).

(١) يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية (صاحبها مجهول): ١٥٠.

(٢) يُنظَر: خزنة التراث: ٣١٥/٤٦.

(٣) يُنظَر: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات) (لعلي قره بلوط): ٥٤/١-٥٥.

(٤) يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية: ١٥٠.

(٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٤٩-١٥٠.

(٦) يُنظَر: هدية العارفين: ٢٩/١، معجم المؤلفين: ٧٨/١.

(٧) العين للخليل: ٨٨/١.



- بمعنى (المرض)، يقول صاحب العين: «العلة المرض، وصاحبها معتل»^(١).
- بمعنى (العذر) كما جاء في حديث عاصم بن ثابت عن الجهاد: «ما علتي وأنا جلد نابل»^(٢). أي ما عذري في ترك الجهاد.
- بمعنى (السبب) فيقال: (وهذا علة لهذا)، أي سبب له^(٣)، وكما جاء في حديث السيدة عائشة: «فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الداخلة»^(٤)، أي بسببها.
- اصطلاحًا: جاء تعريف العلة اصطلاحًا عند النحاة من المدلول اللغوي لمعنى السبب^(٥) فيعرفها الرماني بقوله: «هي تغيير المدلول عما كان عليه»^(٦). أي عند تغير الأصل عن أصله المعهود تطلب علة توضح ذلك التغير، فالعلة ترتبط بالأصل؛ لأن ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، لكن الذي يسأل عنه هو ما خرج عن أصله فافتقر إلى إقامة العلة، وذلك ضروري في القياس لذلك عدت العلة أحد أركان القياس الأربعة.
- ويعرفها الشريف الجرجاني: «هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»^(٧).
- ويعرفها الدكتور مازن مبارك بأنها: «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التعبير والصناعة»^(٨).
- وللعلة تقسيمات عديدة أشهرها تقسيم الزجاجي، إذ قسمها إلى ثلاث^(٩):

(١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (لابن الاثير): ٣ / ٢٩١.

(٣) يُنظر: لسان العرب لابن منظور: ٤ / ٣٠٨٠.

(٤) صحيح مسلم: ٢ / ٨٨٠، رقم الحديث: ١٢١١.

(٥) تختلف العلة في اصطلاح النحاة عن العلة عند العروضيين.

(٦) الحدود في النحو (للمراني): ٣٨.

(٧) التعريفات (لشريف الجرجاني): ١ / ١٤٥.

(٨) النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها (لمازن مبارك): ٩٠.

(٩) يُنظر: الإيضاح في علل النحو (للزجاجي): ٦٤-٦٥.



١- العلة التعليمية: وهي ما يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، مثاله: (إنَّ زيدًا قائمٌ) فيسأل: بمَ نصب (زيدًا) ورفع (قائمٌ)؟ فيجواب: نصب الاسم ورفع بـ (إنَّ)؛ لأنها تنصب تشبيهاً بالمفعول وترفع الخبر تشبيهاً بالفاعل. فهكذا تعلمنا ونعلمه.

٢- العلة القياسية: وهي أن يقاس ما صح من كلام العرب على غيره، مثاله أن يقال: لمَّ وجب لـ (إنَّ) أن تنصب الاسم وترفع الخبر؟ فيجواب: لأنها شابهت الفعل المتعدي والفعل المتعدي يرفع الفاعل وينصب المفعول، فحملت عليه إن لما بينهما من أوجه شبه فعملت عملها ونصبت الاسم تشبيهاً بمفعولها ورفعت الخبر تشبيهاً بفاعلها.

٣- العلة الجدلية النظرية: وهي ما تدخل في باب المجادلة والمناظرة، مثاله كل ما يسأل بعد ذلك عن (إن)، بأن يقال: من أي جهة شابهت الأفعال، وبأي الأفعال شبهوها، ولمَّ شبهوا اسمها بالمفعول المتأخر وشبهوها خبرها بالفاعل المقدم، وكل ما يسأل بعدها فهو من العلة الجدلية.

المبحث الثاني: مسائل العلة في التوابع عند إبراهيم القصَّاب الرومي أ - الصفة:

١- علة جواز وصف النكرة بالجملة الخبرية، وامتناعها في المعرفة:
النعته أو الصفة ^(١)، وهي: «التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به» ^(٢)، كما أنَّها تتبع متبوعها في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والتأنيث، والتذكير، والإفراد، والجمع، والغرض منها تخصيص النكرة، وتوضيح الإبهام أو رفعه عن المعرفة ^(٣).
وقد تقع الصفة مفردًا أو جملة، فإن وقعت مفردًا يوصف بها النكرة والمعرفة، وإن وقعت جملة فيشترط بها أن تكون خبرية، ولا يوصف بها إلا النكرات، والعلة في ذلك كما ذكرها ابن القصَّاب؛ بقوله: «ويجوز

(١) قيل إن الصفة فيما هو ثابت، والنعته فيما يتغير والبعض يرى بان لا فرق بين التسميتين، وإنما هي تسميات مختلفة بين البصرة والكوفة فالبصريون يسمونه صفة، والكوفيون يسمونه نعت، يُنظر: الفروق اللغوية للعسكري: ٣٠/١.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٦/٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ٢٣٢/٢، وأوضح المسالك (لابن هشام): ٣٠٠/٣.



وصف النكرة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة؛ لوجود الدلالة على معنى في متبوعه، كما في المفرد، وأما قيد الجملة الخبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع صفة إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: (جاءني رجل أضرته)، أي مقول في حقه أضره، أي مستحق لأن تأمر بضره»^(١). أي لأن الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير، والجملة في حكم النكرة، فلا يوصف بها إلا النكرات، وعليه لا يصح وصف المعارف بما.

وبالعودة إلى من سبق ابن القصاب من النحاة، نجدهم ذكروا علة امتناع وصف المعارف بالجملة، فقد أشار ابن بابشاذ^(٢)، وملا جامي^(٣) إلى امتناع وصف المعارف بالجملة؛ لأن الجمل نكرات ولا توصف المعرفة بالنكرة، كما يقول ابن هشام على لسان المعربين: «يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال»^(٤).

وقد اشترط النحاة في الجملة الواقعة صفة أن تكون خبرية لذات السبب في جملة الصلة، فكلاهما لا يقعان إنشائية أو طلبية، بل خبرية، لأن الخبرية تحتل الصدق والكذب، وتفيد إزالة الوهم لدى المخاطب بخلاف الطلبية^(٥)، وأما ما جاء في قول الشاعر^(٦):

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتِ الذَّنْبَ قَطَّ؟

فجملة (هل رأيت الذنب قط) جملة استفهامية وقعت صفة للنكرة (مذق)، فالنحاة يخرجونه على تأويل قول، أي (جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذنب قط؟)^(٧)، وقد خالف ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) النحاة وأجاز وقوع الجملة الإنشائية صفة^(٨).

(١) الأزهري: ٣٧٢.

(٢) يُنْظَرُ: المقدمة المحسبة (لابن بابشاذ): ٤١٦/٢،

(٣) يُنْظَرُ: والفوائد الضيائية (لملا جامي): ٤٨٩/١.

(٤) مغني اللبيب (لابن هشام): ٥٦٠/١.

(٥) يُنْظَرُ: توضيح المقاصد (للمرادي): ٩٥٥/٢، وجمع الهوامع (للسيوطي): ١٤٧/٤.

(٦) البيت من الرجز، وينسب للعجاج وفي شرح التصريح (للالزهرى): ٢/، ١١٦ خزنة الأدب (عبد القادر البغدادي: ١٠٧/٢، ولم أجده في ديوانه.

(٧) يُنْظَرُ: توضيح المقاصد: ٩٥٦/٢، ومغني اللبيب: ٣٢٥/١، وشرح التصريح: ١١٦/٢، وجمع الهوامع: ١٤٧/٣.

(٨) فقد أشار النحاة إلى أنّ ابن خروف أجاز وقوع جملة الصلة إنشائية قياساً على جواز النعت بما، ينظر رأيه في: شرح الرضي: ١٠/٣، وتوضيح المقاصد: ٤٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٤٨/١.



والخلاصة مما تقدم ذكره أن ابن القصاب سار على ما ذكره النحاة في جواز وصف النكرة بالجملة، وفي شرطية كون الجملة خبرية، ولم يعلل امتناع وقوع الجملة الإنشائية صفة، ربما لأنه تناولها في علة امتناع وقوعها صلة في الموصول، كما أنه تابع النحاة في إشارتهم إلى تأويل الجملة الإنشائية الواقعة صفة بالقول مما يستدل على أنه يمنع وقوع الجملة الإنشائية صفة.

ب - عطف النسق:

١- علة امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل:

العطف بمنفصل في اللغة: الرجوع^(١)، واصطلاحاً هو: «تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»^(٢)، والحروف هي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وإما، ولا، ولكن، وبل)^(٣)، والنسق في اللغة: النظم^(٤)، فسميت حروف العطف بالنسق؛ «لأن الشيء إذا عطفته على شيء صار نظاماً واحداً»^(٥).

وقد اختلف النحاة في العطف على الضمير المرفوع المتصل، فالبصريون استقبحوا العطف عليه إلا بعد تأكيده بمنفصل، أو ما يقوم مقام التوكيد، والكوفيون أجازوا العطف بلا تأكيد بلا قبح^(٦).

وقد تماشى ابن القصاب مع مذهب البصريين، وعلل ذلك بقوله: «لئلا يكون العطف على بعض حروف الكلمة؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزم من العامل لفظاً ومعنى، أما لفظاً؛ فلا اتصاله بالعامل، وأما معنى؛ فلكونه فاعلاً له»^(٧). أي إن المضمرة المتصلة المرفوعة مع الفعل كالكلمة الواحدة.

(١) يُنْظَر: جمهرة اللغة (للزدي): ٩١٤/٢.

(٢) التعريفات: ١٥١/١.

(٣) يُنْظَر: أوضح المسالك: ٣١٨/٣، وشرح الأشموني: ٣٦١/٢.

(٤) يُنْظَر: العين: ٨١/٥.

(٥) يُنْظَر: تهذيب اللغة: ٣١٣/٨، ولسان العرب: ٤٤١٢/٦.

(٦) يُنْظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف (لابي البركات الأنباري): ٣٨٨/٢.

(٧) الأزهاري: ٤٠٢.



ولتفصيل المسألة من الضروري التطرق إلى حكم المذهبين مع أدلتهم، وهي على النحو الآتي:
مذهب البصريين: إنما يستقبح عندهم العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد، أو فصل، والعلة عندهم أن
المضمر المرفوع قد يكون في الفعل بلا علامة، وذلك في المستتر، نحو: (افعل، واذهب)، وقد يغير لفظ الفعل
الماضي بتسكينه، وذلك في البارز: نحو: (قمتُ، وقمتَ، وقمتِ) فصار الضمير المرفوع كالجاء من الفعل،
والعطف عليه بلا تأكيد كالعطف على الفعل، وذلك ما نقله سيبويه عن الخليل^(١)، وعلل به ابن السراج^(٢)،
وتوسع في شرحه السيرافي^(٣) على النحو الذي ذكرته، وتابعهم العكبري^(٤)، وابن يعيش^(٥)، وفصل ابن
عصفور^(٦)، و الرضي^(٧) شدة اتصال الضمير المتصل والمرفوع بالفعل من ناحية اللفظ لاتصاله بالفعل، ومن
ناحية المعنى لكونه فاعلا له.

وعليه فإن البصريين لا يمتنعون العطف بلا تأكيد، أو فصل إلا أنهم يستقبحونه، محتجين بأن الأكثر على
لسان العرب التأكيد أو الفصل، أما ما جاء بلا تأكيد أو فصل في الشعر، فيخرجونه على الضرورة،
ويعضدون كلامهم بكثرته في كلام الله تعالى، نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٨)، و: ﴿اسْكُنْ
أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾^(٩)، و: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾^(١٠)، و: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا
آبَاؤُنَا﴾^(١١).

(١) يُنْظَرُ: الكتاب: ٣٧٨/٢.

(٢) يُنْظَرُ: الأصول في النحو: ١١٩ / ٢.

(٣) يُنْظَرُ: شرح كتاب سيبويه: ١٤٣/٣.

(٤) يُنْظَرُ: اللباب في علل البناء والأعراب: ٤٣١ / ١.

(٥) يُنْظَرُ:، وشرح المفصل: ٢٨١/٢.

(٦) يُنْظَرُ: شرح الجمل: ١٩٩/١.

(٧) يُنْظَرُ: شرح الرضي: ٣٧٨/٢.

(٨) سورة الأنبياء: ٥٤.

(٩) سورة البقرة: ٣٥.

(١٠) سورة المائدة: ٢٤.

(١١) سورة الأنعام: ١٤٨.



مذهب الكوفيين: أَنَّ العطف بلا تأكيد أو فصل جائز بلا قبح، قياساً على قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ (٦) وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى^(١)، فعطف الضمير (هو) العائد إلى (النبي محمد - عليه الصلاة والسلام -) على الضمير المستكن في (استوى) العائد إلى جبريل - عليه السلام -، من غير تأكيد^(٢)، يقول الفراء «ف (استوى) استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسري به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في (استوى)، ورد عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: (استوى هو وأبوه)، ولا يكادون يقولون: (استوى وأبوه)، وهو جائز، لأن في الفعل مضمراً»^(٣). كما استشهد بقوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا﴾^(٤)، بتحقيق العطف بلا تأكيد، وقياساً على قول الشاعر^(٥):

ألم تر أن النبع يخلق عوده ولا يستوي والخروع المتقصف

أي على عطف (الخروع) على الضمير المستتر في (يستوي)، والتقدير: (يستوي هو والخروع)^(٦).
وقيل إِنَّ الكوفيين احتجوا بالقياس أيضاً على قول آخر لجبريل، وعمر بن أبي ربيعة، أما قول جبريل^(٧):

ورجا الأَخِيطِلُ من سفاهة رأيه ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وقول عمر بن أبي ربيعة^(٨):

قلتُ إذْ أَقبلْتُ ورُؤْهُرٌ تهادى كِنِيعَاجِ المِلا تَعَسَّفَنَ رَمَلا

فقد رفع (أب) في قول جبريل عطفاً على الضمير المستكن في (يكن)، ورفع (زهر) في قول عمر على الضمير المستكن في (أقبلت)، وهو عند البصريين جائز في الشعر^(٩)، ويحملونه على الضرورة الشعرية، ويرى

(١) سورة النجم: ٦ - ٧.

(٢) يُنظَر: معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣، وغريب القرآن لابن قتيبة: ١/ ٤٢٧، ومجالس ثعلب: ١٢٧.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣.

(٤) سورة النمل: ٦٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو لجبريل في ديوانه: ٩٣٢/٢.

(٦) يُنظَر: معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣، وتفسير الطبري: ٥٠٠/٢٢.

(٧) البيت من الكامل وهو لجبريل في ديوانه: ٧٥/١.

(٨) البيت من الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٤٩٨.

(٩) يُنظَر: الكتاب لسبويه: ٣٧٩/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٩/٢.



ابن مالك بأن لا ضرورة دعت الشاعر إلى الرفع^(١)، والمفهوم من كلامه في شرح الكافية جواز ترك العطف؛ يقول «ولا يمتنع العطف عليه دون فصل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: (مررت برجل سواء والعدم)، فعطف (العدم) دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في (سواء)»^(٢). إلا أنه صرح بضعفه في ألفيته^(٣).

واحتج الأنباري على قول الفراء، على أن قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ المقصود في قوله (وهو بالأفق الأعلى) يعود على جبريل - عليه السلام -، وليس النبي محمد - عليه الصلاة والسلام -، والواو فيه حالية، لا واو العاطفة، أما قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَآؤُنَا﴾، فقد تحقق الفصل بـ (ترابا) ما يعوض عن التوكيد^(٤).

ويستحصل مما سبق أنّ ابن القصاب تابع مذهب البصريين، والواضح أنه علل لعطف على الضمير المرفوع المتصل وأهمل المستتر، إلا أنّ المتتبع لتعليقات النحويين يجدهم يجمعون المتصل مع المستتر.

وتتنطوي وجهة نظري بأن الأولى التوكيد أو الفصل في الكلام، ولا يستقبح تركه لورود السماع في جوازه في النظم، فالكوفيون اعتمدوا على السماع، وأما البصريون فاعتمدوا على القياس، والسماع يترجح على القياس، وعدم التأويل أولى من التأويل، فكثرة التأويل يخرج الكلام عن الفصاحة، أما احتجاج الفراء في سورة النجم، فهي من الآيات المختلف في تفسيرها، فذهب الفراء^(٥)، وابن قتيبة^(٦)، وثعلب^(٧) بأن (هو) يعود على النبي محمد - عليه الصلاة والسلام -، وذهب الزجاج^(٨)، والفارسي^(٩)، إلى أنه يعود على جبريل عليه السلام.

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٤.

(٢) شرح الكافية: ٣/ ١٢٤٤-١٢٤٥.

(٣) يقول في الألفية: ٤٨

أو فاصِل ما وَبِلا فَصْل يَرُدُّ ... فِي النَّظْمِ فَاشْيَا وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٩٠.

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٩٥.

(٦) يُنظر: غريب القرآن: ١/ ٤٢٧.

(٧) يُنظر: مجالس ثعلب: ١٧٢.

(٨) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٥٠.

(٩) يُنظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٧.



إذ كان يتمثل حين ينزل للرسول بصورة رجل فأحب الرسول أن يراه بهيئته الحقيقية، ولما نزل بهيئته الحقيقية استوى في أفق المشرق، وبعض المفسرين منهم الطبري^(١)، والثعلبي^(٢) نقلوا التفسيرين دون ترجيح، بالإضافة إلى أنَّ لها تفسيرات أخرى^(٣)، والغريب أن أغلب النحويين المشهورين بالتعليل^(٤) - عدا الأنباري - لم يذكروا احتجاج الفراء بالآية الكريمة، ولم يتوقفوا عليها بالرد، ولربما الأمر راجع إلى اختلاف المفسرين فيها، والله أعلم.

٢- علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض:

ومن الأحكام المختلف فيها بين البصريين والكوفيين مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فالبصريون استقبحوا العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض، والكوفيون أجازوا العطف من غير إعادة الخافض^(٥).

وقد تطرق ابن القصاب إلى رأي المذهبين متابعاً لمذهب البصريين في لزوم إعادة الخافض معللاً: «لئلا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة؛ لأن اتصال الضمير المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل المتصل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل أصلاً، نحو: (مررت بك وبزيد)، وأما ما وقع في كلتسان السعدي، وهو قوله: (صلوا عليه وآله)^(٦) من غير إعادة الجار، فهو: إما على مذهب

(١) يُنظر: تفسير الطبري: ٥٠٠/٢٢.

(٢) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي: ١٣٧/٩.

(٣) قيل إن قوله: (استوى) يعود إلى الله تعالى، وقيل يعود على جبريل، وقيل يعود على النبي محمد، ينظر: تفسير القرطبي:

٨٥/١٧.

(٤) منهم السيرافي، وابن السراج، وابن الوراق، وابن بابشاذ، وابن خروف، وابن عصفور، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي.

(٥) يُنظر المسألة الخلافية في الإنصاف: ٣٧٩/٢، واللباب في علل البناء والاعراب: ٤٣٢/١، وشرح الكافية لابن مالك:

٢٢٤٩/٣، وشرح التصريح: ١٨٣/٢، وجمع الهوامع: ٢٢١/٣.

(٦) يُنظر: كلتسان روضه الورد: ٩، وهو بيت مشهور للشاعر الشهير الصوفي الفارسي المعروف سعدي الشيرازي المتوفى ما بين

سنة (٦٩٠ و٦٩٤) هجرية، والقول في مدح النبي ﷺ، ومطلعه:

بلغ العلا بكماله.... كشف الدجى بجماله

خسنت جميع خصاله.... صلوا عليه واله



الكوفيين فإنهم يجوزونه مطلقاً، وإما على تقدير الجار، فحينئذ لا سهو ولا نقص^(١).
ولتفصيل المسألة لا مناص من ذكر رأي المذهبين مع تعليلاتهم، وهي على الآتي:
مذهب البصريين: قالوا إن العطف بلا إعادة الخافض يستقبح في النشر، وجائز في الشعر، العلة في قبح
العطف بلا إعادة الخافض لاحد الأقوال الثلاثة:
القول الأول: إن الضمير المجرور عوض عن التنوين، فكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح العطف
على الضمير المجرور، وذلك ما علل به سيبويه^(٢)، والفارسي^(٣).
واحتمل عليهم ابن مالك واصفاً قولهم بالضعف؛ لأنهم شبهوا الضمير المجرور بالتنوين، والتنوين لا يؤكد ولا
يبدل منه، وضمير المجرور يؤكد ويبدل منه بإجماع النحاة^(٤).
القول الثاني: لو عطف الضمير على الاسم الظاهر المجرور أعيد الخافض، فلا يصح قولنا: (مررت بزيد وك)،
كذلك إذا عطف الظاهر على الضمير المجرور، وذلك ما نقله السيرافي عن المازني^(٥).
القول الثالث: إن المجرور مع جاره ينتزل منزلة الكلمة الواحدة، فهو أشد اتصالاً بالجار من اتصال ضمير
الفاعل بفعله، فإن كان الفاعل ينفصل عن فعله إن كان اسماً ظاهراً، فالمجرور لا ينفصل عن ما قبله سواء كان
ضميراً أو ظاهراً، فصار كالكلمة الواحدة، والعطف على المجرور من غير إعادة الخافض بمثابة العطف على
جزء الكلمة، وذلك ما علل به ابن السراج^(٦)، وتوسع في شرحه ابن عصفور^(٧)، والرضي^(٨) على النحو الذي
شرحته.

(١) الأزهري: ٤٠٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٨١ / ٢.

(٣) يُنظر: التعليقة: ٩٥ / ٢.

(٤) يُنظر: شرح الكافية: ١٢٤٦ / ٣ - ١٢٤٧، و شرح التسهيل: ٣٧٥ / ٣ - ٣٧٦.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٥ / ٣.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ١١٩ / ٢.

(٧) يُنظر: شرح الجمل: ٢٠٢ / ١.

(٨) يُنظر: شرح الرضي: ٣٣٤ / ٢.



مذهب الكوفيين: فقد نسب إليهم العطف بلا قبح مستدلين بالسماع بقراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١)، بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور (الهاء) في (به)^(٢)، تابعهم في جواز العطف بلا إعادة الخافض يونس فيما نقل عنه^(٣)، وابن خالويه^(٤) وابن مالك^(٥)، وأبو حيان^(٦)، وخالد الأزهري^(٧)، كما استدل ابن مالك على تعضيد المذهب الكوفي بما رواه قطرب عن العرب تقول: (ما فيها غيره وفرسه) بجر (فرسه) عطفًا على الضمير المجرور في (غيره)^(٨).

واحتج القراء والبصريون على قراءة حمزة، فوصفها القراء بالقبح، والزجاج بالضعف، محتجين بأن العرب لا تعطف مخفوضًا على مخفوض^(٩)، كما أن الرضي شكك بتواتر قراءة حمزة واحتج عليه بأنه يقرأها بالجر بناء على مذهبه الكوفي الذي يميز ذلك^(١٠)، ومنهم من لم يشك بقراءة حمزة إلا أنهم خرجوها على تقدير حرف جر دل عليه جار الضمير المخفوض، أي: (تساءلون به وبالأرحام)^(١١)، أو على أن تكون الواو للقسم، وليست للعطف^(١٢).

(١) سورة النساء: ١.

(٢) يُنظر: السبعة في القراءات (لابن الجوزي): ٢٢٦، والكنز في القراءات العشر (عبد الله تاج الدين): ٨١/١.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٧٥، وأوضح المسالك: ٣/٣٥٣، وجمع الموامع: ٣/٢٢١.

(٤) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/١٢٨.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧٥-٣٧٦.

(٦) يُنظر: البحر المحيط: ٢/٣٨٧.

(٧) يُنظر: شرح التصريح: ٢/١٨٣.

(٨) يُنظر: ينظر: شرح الكافية: ٣/١٢٥٠، كما استدل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (البقرة: ٢١٧)

على أن (المسجد) معطوف على الضمير المجرور في (به) إلا أنها من الآيات المختلف في تفسيرها، ويندرج تحتها خلاف تجنبته

خوف الإطالة، ينظر الخلاف في الدر المنصون: ٢/٣٩٣-٣٩٤.

(٩) يُنظر: معاني القرآن للقراء: ١/٢٥٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٦.

(١٠) يُنظر: شرح الرضي: ٢/٣٣٦.

(١١) يُنظر: غريب القرآن لابن قتيبة: ١/١١٨، والخصائص: ١/٢٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٣٨٢، واللباب

في علل البناء والإعراب: ١/٤٣٣، والدر المنصون: ٦/١٤٥.

(١٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٣٧٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٣٣، والدر المنصون: ٦/١٤٥.



واستناداً إلى ما سبق يستحصل بأن ابن القصاب وافق مذهب البصريين وعلل بالقول الثالث بما علل به ابن السراج وابن عصفور والرضي، وأشار إلى قول الشاعر سعدي الشيرازي^(١):

بلغ العلا بكماله كشف الدجى بجماله
حَسُنَتْ جميعُ خصاله صلوا عليه وآله

على أن يكون قوله (آله) معطوفاً على الضمير المجرور في (عليه) دون إعادة الخافض على رأي المذهب الكوفي، ولم يتعرض لتفاصيل مذهبهم.

ويبدو لي أن ما قيل عن قراءة حمزة كما قال ابن جني ليست بتلك الضعف والشناعة والفحش^(٢)، فقد قال في حقه ابن خالويه: «إنه لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر»^(٣)، وقال أبو حيان في حقه بأن من ادعى على قراءته اللحن والغلط فقد كذب بدليل أنها قراءة سبعية^(٤)، ومما يعضد صحة المذهب الكوفي كثرة النظم في جوازه^(٥)، ومنه قول الشاعر^(٦):

فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقال الشاعر^(٧):

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعدي الشيرازي في كتابه كلتسان روضة الورد: ٩.

(٢) مع أن ابن جني خرج القراءة على تقدير حرف جر إلا أنه لم يشكك بقراءة حمزة: ينظر: الخصائص: ٢٨٦/١.

(٣) إعراب القراءات السبع: ١٢٨/١-١٢٩.

(٤) يقصد بالقراءة السبعية بأن من قرأ بها هم ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة، يُنظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٨٧.

(٥) يُنظر ما جاء فيها في النظم في: الإنصاف: ٢/ ٣٨٠-٣٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٦-٣٧٧، والبحر المحيط: ٢/ ٣٨٧-٣٨٨، والدر المصون: ٢/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٨٣، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج: ٧/٢، والإنصاف: ٢/ ٣٨٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٧٦، وخزانة الأدب: ٥/ ١٢٣.

(٧) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه: ٥٣.



ف (الأيام) معطوفة على الضمير المجرور في (بك) في البيت الأول، و(الكعب) معطوف مجرور على الضمير المجرور في (بينها) في البيت الثاني، فكل ذلك يستدل به على صحة المذهب الكوفي، وتأويله يخرج الكلام عن فصاحته، لذا فعدم تأويله أولى، والله أعلم.

ج - التوكيد

١ - علة امتناع توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بمفصل:

التوكيد أو التأكيد^(١)، وهو على قسمين: لفظي: وهو «إعادة المؤكّد بلفظه، ومعنوي: وهو إعادة الشيء المؤكّد بما يدل على معناه، وله تسعة ألفاظ؛ وهي: (نفسه، وعينه، وكلّه، وكلاهما، وكلتاها، وأجمع، وأجمعون، وجمّعاء، وجمّع)»^(٢).

اتفق النحاة على شرطية توكيد الضمير المرفوع المتصل بمفصل إذا أكّد بالنفس أو العين، ولا يشترط ذلك في بقية ألفاظ التوكيد المعنوي، نحو: (قُم أنت نفسك، أو عيّنك)، و(قوموا أنتم أنفسكم، أو أعيّنكم)، (زيد قام هو نفسه، أو عينه)، ولا يصح: (قم نفسك، أو عيّنك)، ولا (قوموا أنفسكم، أو أعيّنكم)، ولا (زيد قام نفسه، أو عينه).

وإنما امتنع ذلك في النفس والعين لعله لم يختلف فيها النحاة، وقد تناولها ابن القصاب بقوله: «لئلا يلتبس بالفاعل إذا وقع تأكيد المستكن، نحو: (زيدٌ ضرب هو نفسه أو عينه)، ولو قيل: (زيدٌ ضرب نفسه) بلا تأكيد، لا يُعلم أنّ النفس فاعلٌ أو تأكيد، وأكد في صورة عدم الالتباس؛ للطرْد»^(٣).

أي أنّ النفس والعين ليستا من الألفاظ المختصة بالتوكيد، بل الغالب عليها الاسمية، فتقعان مبتدئين وفاعلين ومجرورين ومضافين، نحو: (طابت نفسه)، و(وصحت عينه)، فإن جاءت بعد العوامل تسلطت عليها العوامل وعملت بها بحكم الاسمية لا بحكم التبعية، فإن قلنا: (زيد ضرب نفسه)، فقد وقع (نفسه) بعد العامل وهو الفعل (ضرب)، فلا يُعلم إن كان في الفعل ضمير مستكن فاعل لزيد والنفس أكدته، أو إن الفعل خلا من الضمير ورفع النفس على أنه الفاعل، ولأمن اللبس بين الحالتين وأريد بالنفس أو العين التوكيد توجب

(١) يقال له توكيد ويقال تأكيد، وبالواو أشهر، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢١٩، وشرح الأشعري: ٢/٣٣٤،

والأزهار: ٤٠٣.

(٢) اللوحة في شرح الملحّة: ٢/٧٠٥.

(٣) الأزهار: ٤٠٦.



توكيد الضمير المستكن في الفعل بمنفصل أولاً، ثم توكيد بالنفس أو العين نحو: (زيد ضرب هو نفسه)، وأما بقية الألفاظ فمعنى التوكيد فيها يغلب على الاسمية وإن لم تقع للتوكيد فلا يقع اللبس فيها، فالعلة قائمة على (علة أمن اللبس).

وقد سبق سيبويه النحاة في بيان هذه العلة، فقال: «واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول فعلت نفسك، إلا أن تقول: (فعلت أنت نفسك)، وإن قلت: (فعلتم أجمعون حسن)؛ لأن هذا يعم به، وإذا قلت نفسك فإنما تريد أن تؤكد الفاعل، ولما كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتحمل على ما يجز وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: (نزلت بنفس الجبل)، و(نفس الجبل مقابلي)، ونحو ذلك، وأما الأجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة، وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين، فهي تجرى مجراها»^(١).

وقد تابع سيبويه في تفصيل العلة عدد من النحاة منهم ابن السراج^(٢)، ابن بابشاذ^(٣)، وابن عصفور^(٤)، وملا جامي^(٥)، وخالد الأزهرى^(٦).
د - البذل:

١ - علة وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل
البذل^(٧) كما يعرفه ابن مالك هو: «تابع المقصود بالحكم بلا واسطة»^(٨). فقوله (المقصود بالحكم) يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنهم مكملات للمقصود بالحكم، قوله (بلا واسطة) يخرج العطف النسق^(٩)،

(١) الكتاب: ٣٧٩/٢ - ٣٨٠.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو: ٢٠/٢.

(٣) يُنظر: والمقدمة الحسبية: ٤٠٨/٢.

(٤) يُنظر: وشرح الجمل: ٢٣٩/١.

(٥) يُنظر: والفوائد الضيائية: ٥٢٣/١ - ٥٢٤.

(٦) يُنظر: شرح التصريح: ١٤٠/٢.

(٧) البصريون يسمونه البذل، والكوفيون يسمونه التكرار، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨٢/٢، وقيل يسمونه الترجمة، توضيح

المقاصد ١٠٣٦/٢، وشرح الأشموني: ٣/٣.

(٨) شرح الكافية لابن مالك: ١٢٧٤/٣.

(٩) يُنظر: توضيح المقاصد: ١٠٣٦/٢، وأوضح المسالك: ٣٦٢/٣.



وأقسامه أربعة عند أغلب النحاة^(١)، وأما الغرض منه فهو للبيان، ورفع الوهم أو الالتباس^(٢). يشترط في البديل موافقة المبدل منه في الأفراد والجمع، والتأنيث والتذكير، ولا يشترط موافقة في التعريف والتكثير خلافاً للنعت والتوكيد؛ لأنهما في حكم التبع فهما كاللصقة له بخلاف البديل فهو منقطع من المبدل منه ويقدر في موضعه، إذ يجوز أبداله المعرفة من النكرة، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي﴾^(٣)، وبإبدال النكرة من المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾^(٤).

وفي أبداله النكرة من المعرفة تفصيل، فالكوفيون اشتروا في النكرة أمرين، الأول: أن توصف، والثاني: أن تكون من لفظ المبدل منه^(٥)، قبل الثاني شرط البغداديين^(٦)، أما البصريون فلم يوجبوا وصفها بل هو عندهم حسن، ولا كونها من لفظ المبدل منه^(٧).

وقد تابع البركوي مذهب الكوفيين في وجوب وصف النكرة^(٨)، وذكر ابن القصاب بأن وصفها ليس بواجب عند أغلب النحاة بل هو حسن، متابِعاً لمذهب البصريين، وعلل بقوله: «لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكرة... ذهب المصنف إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب في وجوب النعت، أما عند أكثر النحاة فحسن، ولكن وجوبه أو حسنه إذا كان البديل عين المبدل منه لا مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وأما عند البصريين فلا يشترط كونه على لفظ المبدل منه، كذا في اللباب^(٩)»^(١٠). يفهم من كلامه بأنه لا يوجب وصف النكرة، إلا أنه علل لوصفها بأن الغرض من

(١) بنظر: المصدران نفسهما، والصفحات نفسها

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٨/٢.

(٣) سورة الشورى: ٥٢ - ٥٣.

(٤) سورة العلق: ١٥ - ١٦.

(٥) يُنظر: شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ٣٣١.

(٦) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/١، و توضيح المقاصد: ١٠٤٢/٢.

(٧) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/١.

(٨) يُنظر: الإظهار الأسرار: ١٢٠.

(٩) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥١١/٢.

(١٠) الأزهار: ٤٠٨.



البدل البيان، والمعرفة أبين من النكرة فإن أبدلت النكرة كانت في البيان أنقص من المبدل منه، فجاءوا بالوصف ليحبر النقص، فالعلة أقرب للمعادلة، كما أشار إلى اختلاف المذهبين في وجوب كونه من لفظ المبدل منه نقلاً عن سراج الدين النعماني.

لتفصيل المسألة أوضحها بما جاء فيها على الآتي:

أما علة وصف النكرة المبدلة من المعرفة فجاء فيها قولان:

القول الأول: وهو قول من أوجب الوصف - الكوفيون -، احتج بأن النكرة لا تفيد إلا إذا كانت موصوفة، فقولنا: (مررت بمحمد رجل)، معلوم أن محمداً (رجلاً)، أما إذا وصفنا النكرة أفادت^(١).
وردّ قولهم البصريون بأن وصف النكرة جائز، ويجوز ترك الوصف إذا أفادت النكرة، ومنه قول الشاعر^(٢):

فلا وأبيك خير منك اني إني ليؤذيني التَّحْمُحُ والصَّهْلُ

ومنه قول الشاعر^(٣):

إنا وجدنا بني جُلانَ كُلُّهُمْ كساعِدِ الضَّبِّ لا طُولَ ولا قِصْرَ

ففي البيت الأول (خير منك) بدل نكرة من المعرفة (أبيك) ولم توصف، وهو نكرة غير موصوفة^(٤)، وفي البيت الثاني (لا طول ولا قصر) بدلان من المعرفة (ساعد الضب) ولم يوصف^(٥).
القول الثاني: من استحسن الوصف ولم يوجبه، قالوا إن البدل مرتبط بالبيان والمعرفة أبين من النكرة، فوصفت حتى لا يكون البدل أنقص من المبدل منه، فالعلة معادلة، وبهذا القول العكبري^(٦)، وابن الحاجب^(٧)،

(١) يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/١.

(٢) البيت من الوافر ينسب إلى شمر بن الحارث في خزنة الأدب: ١٧٩/٥، ويلا نسبة في لسان العرب: ٥٢/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الحجة: ١٥٠/١، وشرح ابن عصفور: ٢٥٨/١، وخزانة الأدب: ١٨٣/٥.

(٤) يُنظَر: الحجة للقراء السبع: ١٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٨/١، وشرح الكافية لابن مالك: ٣٣١/٣، والدر المصون: ١٣٢/٢.

(٥) يُنظَر: الحجة للقراء السبع: ١٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٨/١.

(٦) يُنظَر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٢/١.

(٧) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٥١/١.



وابن يعيش^(١).

وأما العلة في شرط كون النكرة من لفظ المبدل منه، فاحتج من أوجهه - الكوفيون أو البغداديون - بعدم السماع من العرب، ورُدَّ احتجاجهم بالشاهدين الشرعيين المذكورين ف (خير منك) ليس من لفظ (أبيك)، و(طول) و(قصر) ليسا من لفظ (ساعد الضب).

ويستخلص مما تقدم بأن ابن القصاب خالف البركوي في وجوب وصف النكرة، وهو الظاهر فيما يبدو لي؛ فمجيئه في الشعر ما يجوز ترك الوصف لعللة السماع، وتجدر الإشارة إلى أن ابن القصاب توهم سهوًا في نسبة وجوب وصف النكرة إلى ابن الحاجب، وهذا الظاهر من كلام ابن الحاجب في الكافية^(٢)، إلا أنه صرح بحسن الوصف في المنهاج؛ إذ قال: «وإنما لم يحسن أبدال النكرة من المعرفة إلا بوصفها؛ لأنها إن كانت بدل كل من كل فهي في المعنى، فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير مقصود»^(٣).



(١) يُنظَر: شرح المفصل: ٢ / ٢٦٦.

(٢) يُنظَر: الكافية في النحو لابن الحاجب: ٣١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١ / ٤٥١.



الخاتمة

وصولا إلى الخاتمة أضع بين أيديكم خلاصة دراساتي مجسدة بالنتائج الآتية:

- تعد العلة النحوية ملازمة للدرس النحوي؛ لأنها أوجدت الحكم الموجب والجائر والممتنع والمستقبح والحسن.
- غالبا ما يذكر ابن القصب اختلافات النحاة في الحكم على علة ما، ويرجح ما يميل إليه مع ذكر علة، ولا يرد على بقية الأقوال إلا في مواضع قليلة.
- يميل ابن القصب في أغلب تعليقاته إلى ترجيح المذهب البصري.
- لم يرد لابن القصب علة في عطف البيان، فكل ما ذكره من مسائل هو ما جاء في فصل التوابع، ويعد هذا الفصل من أقل الفصول التي وردت فيها تعليقات.
- لم يصرح ابن القصب بمصطلح العلة ولا أقسامها فغالبا ما يسوق العلة بعد لام التعليل.

ختامًا أحمد الله وأشكره على إتمام هذه البحث، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والله ولي التوفيق.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الأزهاري في شرح إظهار الأسرار في النحو، لإبراهيم القصاب الرومي (ت: ١٠٢٩هـ)، تحقيق: ميثاق فاضل علي الخليفائي، أشراف الدكتور خليل محمد سعيد مخلف، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية، سنة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.
٢. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣. إظهار الأسرار في النحو، للإمام زين الدين محمد بن بير علي بن إسكندر البركوي الرومي الحنفي (ت: ٩٨١هـ)، عني به: أنور بن أبي بكر الشيعي الداغستاني، نشر: دار المنهاج - المملكة العربية السعودية، دجة، ط ١ / ١٤٣٠هـ.
٤. إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الخانجي - مطبعة المدني - القاهرة، ط ١ / ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥. ألفية ابن مالك، لحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، نشر: دار التعاون.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر - دمشق.
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٨. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ابن عمرو عثمان المعروف بأبن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلى، مطبعة العاني - بغداد.
٩. الإيضاح في علل النحو، لابي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية - مصر، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
١٠. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقق: صدقي محمد جميل، نشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.
١١. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ): حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٢. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، ط ١ / ج ١ - ١٩٩٠م، ج ٢ - ١٩٩٢م.



١٣. تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، لـ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، ط ١ / ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٤. تهذيب اللغة، لـ محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ / ٢٠٠١ م.
١٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ / ٢٠٠٨ م.
١٦. الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢ / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
١٧. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ١ / ١٩٨٧ م.
١٨. الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، ط ١ / ج ١ - ١٩٩٠ م، ج ٢ - ١٩٩٢ م.
١٩. الحدود في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، (ت: ٣٨٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٤ م.
٢٠. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٤ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢١. خزنة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، يشتمل على فهراس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات، ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات، وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.
٢٢. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.
٢٣. خليج الأبحار في ملتقى شرح الأبحر، لـ محمد بن إبراهيم القصاب الرومي (ت: ١٠٥٥هـ)، حققه مجموعة من أساتذة كلية الإمام الأعظم: د. مصطفى ديب البغا، د. محمد الزحيلي، د. يوسف خطار، نشر: دار ابن حزم - بيروت، ٢٠٢١ م.
٢٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
٢٥. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، نشر: دار المعارف - القاهرة، ط ٣.



٢٦. ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، جمع: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر، ط ٢/ ١٩٦٠م.
٢٧. ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، عبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري - بغداد، ١٩٧٠م.
٢٨. السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، نشر: دار المعارف - مصر، ط ٢/ ١٤٠٠هـ.
٢٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن مُجَدِّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٠. شرح تسهيل الفوائد، لحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُجَدِّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١/ ١٩٩٠م.
٣١. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُجَدِّد الجرجاني الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٢. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن مُجَدِّد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، قدم له: فواز الشعار، أشرف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٣٣. شرح الرضي على الكافية، تأليف: لرضي الدين الأسترايادي (ت: ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قارونوس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٣٤. شرح الكافية الشافية، لحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١.
٣٥. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
٣٦. شرح المفصل الزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُجَدِّد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٧. شرح المقدمة المحسبة، لظاهر بن أحمد بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، مطبعة العصرية - الكويت، ط ١/ ١٩٧٧م.
٣٨. غريب القرآن، لأبي مُجَدِّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، نشر: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.



٣٩. الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، نشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
٤٠. الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، للمولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (ت: ٨٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عزو عنكابة وعلي محمد مصطفى، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط ١ / ٢٠٠٩م.
٤١. الكافية في النحو، لجمال الدين بن عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ١ / ٢٠١٠م.
٤٢. الكتاب لسيبويه، لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣ / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م.
٤٤. كشف البيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط ١ / ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٤٥. كلنسان روضة الورد، لسعدي الشيرازي، ترجمة محمد الفراقي، نشر: الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق، ٢٠١٢م.
٤٦. الكنز في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التاجر الواسطي المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: ٧٤١هـ)، تحقق: د. خالد المشهداني، نشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط ١ / ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤٧. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١ / ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٨. اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ / ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٩. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، نشر: دار المعارف - القاهرة
٥٠. اللوحة في شرح الملح، لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصانع (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١ / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.



٥١. المثل العقلية الأفلاطونية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، نشر: مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، وكالة المطبوعات - الكويت ١٩٤٧ م.
٥٢. مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار المعارف - مصر.
٥٣. مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٤. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلي، نشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١.
٥٥. معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، علي رضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة - قيصري - تركيا، ط ١/٢٢٤١هـ - ٢٠٠١م.
٥٦. معجم العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، نشر: دار ومكتبة الهلال.
٥٧. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي، (ت: ١٤٠٨هـ)، نشر: مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٨. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م.
٥٩. النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية، لمازن المبارك، المكتبة الحديثة - مؤسسة الرسالة ودار النفائس - بيروت، ١٩٧٣م.
٦٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٩٧٩م.
٦١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية - مصر.